

حوار الحق - نائق المقابلة - لوبية

انزعج الحزب الوطني الحاكم، وصحافته - الحزبية والقومية - من الدعوة الى تشكيل حكومة محايدة لاجراء الانتخابات القادمة لمجلس الشعب، فاسرع قادة الحزب وكتابه بالتصدي لهذه الدعوة ووصفوها - كعادتهم - بأنها دعوة « للتشكيك والتشهير » وهي العبارة التي يلجا اليها الحزب الحاكم كلما وجد نفسه في مازق امام الراى العام، فلا يجد وسيلة للخروج منه الا بتوجيه الاتهامات الى المعارضة ووصفها بالتشكيك والاثارة .

وفي الاسبوع الماضى نشرت جريدة (مايو) مقالا للاستاذ على الدالى بعنوان (لماذا تطالب المعارضة بحكومة محايدة) . يمكن تلخيصه فيما يلى :
● ان احزاب المعارضة ليست لها قواعد شعبية تخشى ان تفقد ما اذا ما زيفت الانتخابات .

● ان احزاب المعارضة لم تقدم للشعب المصرى من الانجازات الوطنية ما يجعله يلتفت حولها .
● ان احزاب المعارضة تطالب بوزارة محايدة لان الحكومة الموجودة حاليا هي (حكومة حزب السادات) .

● انه اذا كانت هناك هيئة لديها الحزب الوطنى الديمقراطى لتزييف الانتخابات القادمة (فما الذى سوف يمنع رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى وهو فى نفس الوقت رئيس الدولة من تزييف الانتخابات حتى ولو كان رئيس الوزارة هو اعظم المحايدين فى مصر) .

● ان الحزب الوطنى الديمقراطى هو الذى (قام زعيمه الراحل بثورة ضد اعداء الديكتاتورية ومن بينهم رؤساء الاحزاب المعارضة الان) .
والمواقع التى لم اقرأ دفاعا يضر بالقضية التى يدافع عنها صاحبها اكثر من دفاع الاستاذ على الدالى من قضيته .

● فالحكم على شعبية الاحزاب فى الدول الديمقراطية - لا يكون بالانطباعات الشخصية ، وكتابة المقالات ، لكنه يكون - فقط - بفرق اصوات الناخبين فى صناديق الانتخابات .

● فلا الاستاذ الدالى ، ولا غيره من الاجهزة الادارية او الحزبية يستطيع ان تحكم على نتائج الانتخابات القادمة منذ الان .

● بل ان مؤسسات قياس الراى العام المتخصصة فى الدول المتقدمة مثل معهد جالوب فى الولايات المتحدة لم تستطع ان تحكم بدقة على نتيجة اية انتخابات قبل فرق الاصوات . . . ولو كانت الانطباعات الشخصية كافية لمعرفة شعبية الاحزاب ، لكنت الولايات المتحدة قد اعلنت معهد جالوب (بالصفة

والفتاح لا اكتفاء بارادة الاستاذ على الدالى . . .

● اما ان احزاب المعارضة لم تقدم للشعب المصرى - من وجهة نظر الاستاذ الدالى - من الانجازات الوطنية ما يجعله يلتفت حولها ، فهو زعم صحيح ، لان احزاب المعارضة قد تركت للحزب الوطنى الحاكم ان (ينفرد) بكل الانجازات الوطنية الكبرى مثل تدهور المرافق وانفجار مواسير المجارى ، وانهبان العمارات ، وزيادة حوادث القطارات وتفاقم التضخم ، وارتفاع الاسعار . . . واستمرار فرض الاحكام العرفية . . . وانفراد الحزب الحاكم بكل وسائل الاعلام ، وطوابير الجمعيات . . . ومعاملة موظفى الحكومة والقطاع العام . . . الى آخر السجل الحافل بالانجازات التى يعرفها الشعب جيدا ويعايشها كل صباح . . .

● اما وصف الاستاذ الدالى للحكومة الحالية بأنها (حكومة حزب السادات) فهو مفاجاة لاحزاب المعارضة - وربما كان ايضا مفاجاة للحزب الحاكم - فاحزاب المعارضة كانت تعتقد - بسداجة . . . - ان الاحزاب تنسب الى المبادئ لا الى الاشخاص . . . واذكر ان السادات - الذى احمل شخصيا كل التقدير للذكراه - هو الذى قال لاعضاء حزبه قبل وفاته باسابيع ، ان الاشخاص زائلون ، وان مصر هي الباقية . . .

● والقول بان السيد رئيس الجمهورية هو فى ذات الوقت رئيس للحزب الوطنى ، وليس هناك ما يمنعه من تزييف الانتخابات حتى ولو كان رئيس الوزراء هو اعظم المحايدين فى مصر ، هذا القول فيه ظلم لرئيس الجمهورية - لا ترضاه المعارضة رغم تحفظاتها - وفيه ايضا اساءة الى الالاف من رجال مصر الشرفاء الذين يمكن ان يؤدوا واجبهم بالحيادة والنزاهة ، خصوصا اذا كانوا من رجال القضاء . . .

● فالذى يوصم اى مصرى من الاشتراك فى تزوير الانتخابات هو عرفه ، وخلقته ، وثقة الشعب فيه . . .

● لذلك فان المعارضة ، متدما طالبت بان يتخلى السيد رئيس



بقلم : احمد طلعت

الجمهورية من رئاسة الحزب الوطنى الحاكم ، انما كانت فى الحقيقة - وقبل اى اعتبار اخر - تريد ان ترفع عنه كل انواع الحرج . . .
ولسنا نعرف من اين جاء الاستاذ الدالى بقوله ان من بين (اعداء الديكتاتورية) الذين قام الرئيس الراحل انور السادات

بثورة ضد من من هم رؤساء الاحزاب المعارضة الان . . . فكنت اعلم ان احزاب المعارضة الثلاثة (الاحرار والعمل والتجمع) قد اقامت فى عهد الرئيس السادات . . . ووافقت على قيامها لجنة الاحزاب ولم تعرض على احد من امضائها . . . بل ان الرئيس السادات ذاته قد يبارك قيام بعض هذه الاحزاب . . .
يبقى لنا سؤال اخر ، فلماذا كان الحزب الوطنى الديمقراطى يثق فى انه صاحب الانجازات الوطنية الكبيرة ، ويمتد بان احزاب المعارضة لا تتمتع بشعبية كافية ، فلماذا ترفض حكومة الحزب الحاكم فكرة الحكومة المحايدة ، وتضع العقبات امام تصحيح جداول الناخبين ، وتعديل قانون الانتخابات مع اشتراط نسب لا مثيل لها فى اكل قوانين الانتخابات فى الدول الديمقراطية . . .
هذا هو السؤال الذى لم يتناول الاستاذ على الدالى ان يجيب عليه . . .